شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

الفاتحة!

مضاعفاً كان غضبنا ممّا فعله مجلس النواب أول من أمس. وما فعله ليس بالهيّن ولا يمكن لمن في رأسه ذرة من عقل وفي نفسه ذرة من ضمير وفي كيانه ذرة من وطنية، أن يقبل بهذا العدوان الصارخ على العقل والضمير والوطنية ممن يُفترض فيهم درء العدوان من هذا النوع بوصفهم نوابا للشعب يمثلونه ولا يمثلون عليه.

المسرحية التي عُرضت بالصوت والصورة في الأيام الماضية بشأن تشكيل مجلس المفوضية العليا "المستقلة" للانتخابات كانت مؤسية حد البكاء الحارق، فمن دون حياء خرق مجلس النواب علناً وصراحة أحكام الدستور الذي بموجبه وبفضله أصبح النواب أعضاءً في البرلمان، وتجاوز على قانون المفوضية الذي شرّعه النواب بأنفسهم، وعمل بالضد من إرادة ورغبة الشعب العراقي في أن تكون لديه مفوضية مستقلة تماما لضمان أن تجري الانتخابات المحلية والنيابية القادمة بشفافية ونزاهة.

نصت المادة (١٠٢) من الدستور على الآتي: "تُعد المفوضية العليا لحقوق الانسان، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهيئة النزاهة، هيئات مستقلة، تخضع لرقابة مجلس النواب، وتنظم أعمالها بقانون". بوضوح تام تعني هذه المادة أن الهيئات المستقلة، ومنها مفوضية الانتخابات، تخضع فحسب لرقابة مجلس النواب، ولا توجد أي كلمة هنا تخوّل المجلس تعيين أعضاء المفوضية وموظفيها من أي مستوى. وما تمّ أول من أمس أن الكتل السياسية في مجلس النواب اختارت بنفسها أعضاء مجلس المفوضية. وهذا خرق دستوري واضح وان كان وارداً في قانون المفوضية الذي أكد في مادته الثانية على أن المفوضية "هيئة مهنية حكومية مستقلة ومحايدة تتمتع بالشخصية المعنوية وتخضع لرقابة مجلس النواب".

فيما نصت المادة الثالثة على أن "يتألف مجلس المفوضين من تسعة أعضاء اثنان منهم على الأقل من القانونيين يختارهم مجلس النواب بالأغلبية بعد ترشيحهم من (لجنة من مجلس النواب) على أن يكونوا من ذوي الاختصاص والخبرة والمشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية مع مراعاة تمثيل النساء"، فهنا لا ترد أية إشارة إلى أن أعضاء مجلس المفوضين يجب ان يكونوا ممثلين للشيعة والسنة والكرد والتركمان والمسيحيين كما حدث في بازار مجلس النواب أول من أمس.

كما ان القانون نفسه نص على الشروط التالية لاختيار أعضاء مجلس المفوضين:

"١. ان يكون عراقيا مقيما في العراق إقامة دائمية. ٢. ان يكون حاصلا على الشهادة الجامعية الأولية على الأقل. ٣. أن لا يقل عمره عن خمسة وثلاثين عاما. ٤. أن يكون حسن السيرة والسلوك. ٥. أن يكون من ذوي الكفاءة والخبرة في مجال العمل الإداري. ٦. أن يكون مستقلا من الناحية السياسية. ٧. ان لا يكون مشمولا بإجراءات المساءلة والعدالة أو من أثرى على حساب المال العام أو ارتكب جريمة بحق الشعب أو من منتسبي الأجهزة القمعية للنظام السابق. ٨. أن لا يكون محكوما بجريمة مخلة بالشرف".

وهنا أيضاً لا يخول هذا النص التحالف الوطني والقائمة العراقية والتحالف الكردستاني وأحزابها وزعماءها أن يعينوا ممثلين عنهم في المجلس كما حدث أول من امس في البازار البرلماني المقرف.

أما عدم اختيار أي امرأة في مجلس أول من أمس، وهذا هو المصدر الثاني للغضب على ما يسمى زورا وبهتانا بالبرلمان، فهو عار كبير جديد على أعضاء البرلمان الذين صوتوا والذين سكتوا، فالقانون الذي شرعوه هم نصّ على وجوب مراعاة تمثيل النساء، فيما أظهروا احتقاراً لا مثيل له الا لدى القاعدة وطالبان لأكثر من ١٥ مليون عراقية كل واحدة منهن تشرّف مئة مرة كل أعضاء البرلمان الذين شاركوا في بازار أول من أمس.

اقرأوا الفاتحة ورددوا الترانيم الجنائزية على الديمقراطية.

بعضهم مطلوبون للقضاء بتهمة الإرهاب

توافقات سياسية تعرقل رفع الحصانة عن النواب المطلوبين

كشفت اللجنة القانونية النيابية، عن جود توافقات سياسية أدت إلى عدم رفع الحصانة عن بعض النواب المطلوبين للقضاء بقضايا إرهابية.

فيما أكدت اللجنة أن عدد النواب الذين طالبوا القضاء بسحب الحصانة عنهم (٧) أعضاء، أربعة منهم متهمون بقضايا جنائية كتزوير لشهاداتهم الدراسية و(٣) آخرون بقضايا سياسية.

وحمل ائتلاف دولة القانون رئاسة مجلس النواب مسؤولية عدم تنفيذ قرارات القضاء المتكررة والداعية إلى سحب الحصانة عن هؤلاء النواب.

□ بغداد / محمد صباح

وشكلت رئاسة مجلس النواب في وقت سابق لجنة مصغرة تتولى دراسة جميع طلبات رفع الحصانة من الناحية القانونية وعرضها على رئاسة المجلس.

وقال امير الكناني عضو اللجنة القانونية، في حديث مع "المدى"،امس، ان اللجنة التحقيقية التي شكلها مجلس النواب في وقت سابق للنظر بطلبات القضاء حول سحب الحصانة عن (٧) نواب، عقدت اجتماعين لها لكنها اصبحت مشلولة الحركة، مبينا "ان هذه اللجنة لم تقتنع بالتهم التي وجهت لهؤلاء النواب."

وينص النظام الداخلي لمجلس النواب في مادته العشرين على امكانية رفع الحصانة عن أي نائب بموجب أمر قضائي ومن خلال موافقة الأغلبية المطلقة من عدد النواب البالغ ٣٢٥ عضوا.

وكشف الكناني ان "هذه التهم تحتوي على ملفات منها جنائية بحتة كتزوير لوثائقه دراسية وسرقة لبعض الاموال والاخرى هي سياسية بامتياز كتهجم بعض الاعضاء على رئيس الوزراء في المؤتمرات الصحفية التي يعقدونها او مساعدة الارهاب، متوقعا ان مجلس النواب لن يتخذ أي قرار او توصية لرفع الحصانة من أي نائب وسينهي أعمال هذه اللجنة في أسرع وقت ممكن".

وبين ان "النواب الذين طالبوا القضاء بسحب الحصانة عنهم عددهم (٧) أعضاء، اربعة منهم متهمون بقضايا جنائية كتزوير لشهاداتهم الدراسية و(٣) منهم بقضايا سياسية ومنهم النائب صباح الساعدي بتهمة التهجم على رئيس الوزراء، فضلا عن الشكوى المرفوعة من احد القضاة على حيدر الملا للسبب نفسه".

واشار الكناني إلى ان "النواب الثلاثة المتهمين بقضايا جنائية تمت حمايتهم من قبل كتلهم الكبيرة بعد حصول توافقات سياسية، وبالتالي اصبح الموضوع غير مجد للجميع".

وكأن القضاء قد طالب مجلس النواب بكتاب رسمي برفع الحصانة عن رئيس لجنة حقوق الانسان سليم الجبوري في حزيران الماضي، فيما طالب القضاء ايضا برفع الحصانة عن النائب المستقل صباح الساعدي في ايلول الماضي بتهمة انتقاد جهات حكومية والتطاول عليها.

وبدوره، حمل ائتلاف دولة القانون، رئاسة مجلس النواب المسؤولية الكاملة وراء تأخير رفع الحصانة عن بعض النواب المتهمين بقضايا ارهابية، معللا ذلك بخضوع هذا الموضوع للاتفاقات السياسية التي عرقلته الى هذا الوقت دون اتخاذ اي اجراء يذكر.

وأوضحت النائبة سميرة الموسوي في لقاء مع "المدى"، امس، "أن القضاء منذ مدة يطالب البرلمان برفع الحصانة عن بعض النواب المتهمين بقضايا إرهابية لحضورهم واستقدامهم كي يتمكن القضاء من توجيه الأسئلة لهم لأنهم في دائرة الشك والاتهام".

وتابعت ان "مجلس النواب يرفض رفع الحصانة عن النواب العشرة وعدم محاسبتهم ومساءلتهم من قبل القضاء في قضايا تخص حياة مواطنين وأمورا أخرى"، لافتة الى "ان البرلمانيين غير معصومين عن ارتكاب الأخطاء او قد يكون أحدهم بريئا لكي يتسنى له الدفاع عن نفسه".

وبينت الموسوي ان "اجراءات مجلس النواب بهذا الخصوص تندرج ضمن الدوافع السياسية والتوافقات السياسية"، منوهة الى "ان هؤلاء النواب موزعون على مختلف الكتل السياسية، من الدورة الماضية والحالية".

وطالبت "بضرورة احترام قرارات القضاء والقانون وعدم التدخل في عمله بشكل مطلق"، داعية السلطة التشريعية الى احترام قرارات السلطة القضائية، وألا تكون مدعاة للتشكيك".

وأشارت الى ان "هذه القضية يتم إدراجها في جدول أعمال جلسات مجلس النواب الماضية إلا أن هيئة رئاسة البرلمان هي من يؤخر حسم قضية هؤلاء النواب بدعوى أن هناك لجنة شكلت للإطلاع على مجمل القضايا."

ومن جهته، قال مقرر مجلس النواب النائب محمد الخالدي، إن موضوع طلبات القضاء تمت دراستها من قبل اللجنة الخاصة واتضح أن "لا وجود لهذه الادعاءات أو التهم الموجه لبعض اعضاء المجلس".

وقال الخالدي لـ"المدى" إن اللجنة المصغرة تضم مختلف الكتل السياسية، واطلعت على ملفات النواب المراد سحب الحصانة عنهم وتبين ان لا ساس لهذه التهم المنسوبة اليهم"، لافتا الى ان "جميع التهم هي كيدية وسياسية وغير مقبولة".

واختتم بالقول "ان الامر خضع للتوافقات السياسية التي انهت هذا الملف".

مجلس النواب.. (أرشيف)

بعد التصويت على ٨ أعضاء

العراقية: التحالف يريد تسييس مفوضية الانتخابات

□ بغداد / وليد نزار

اتهمت كتلة الرافدين، كلاً من القائمة العراقية والتحالف الكردستاني باقصاء المكون المسيحي من التمثيل في مجلس مفوضية الانتخابات الجديد، مبينة أن هناك كتلا سياسية تحاول تسييس المفوضية الجديدة.

وفي الشأن ذاته، حملت القائمة العراقية التحالف الوطني مسؤولية عدم تمكن مجلس النواب من التصويت على (٩) أعضاء بعد اعتراضاته على مرشح التركمان، مبينة أن هناك اتفاقا جديدا سيتم بين الكتل السياسية حول الخروج من هذه القضية.

وصوت مجلس النواب في جلسته الـ٢٣، أمس الأول، على ثمانية أعضاء جدد لمجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهم وائل الوائلي من محافظة النجف ومقداد الشريفي (بغداد) ومحسن جباري (بغداد) وصفاء الموسوي (كربلاء) سربت مصطفى (دهوك) وسيروان احمد (كركوك) كمرشحين عن التحالف الكردستاني وسرور الهيتاوي (الانبار) وكاطع مخلف كمرشحين عن القائمة العراقية.

وأكدت كتلة الأحرار النيابية التابعة للتيار الصدري، أمس الثلاثاء، أن جميع المكونات ممثلة في مفوضية الانتخابات، وفيما تعهد بدعم تخصيص المقعد التاسع للمكون المسيحي، لفت إلى أنه يمكن للمفوضين الجدد أن يجتمعوا ويختاروا رئيسهم.

وقال رئيس كتلة الأحرار النيابية بهاء الأعرجي خلال مؤتمر صحافي عقده أمس، في مبنى البرلمان وحضرته "المدى"، إن "جميع المكونات ممثلة في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات"، مبيناً أن "التركمان يتواجدون في القائمة العراقية والتحالف الوطني وتم اختيار مرشحين عن الكتلتين".

وأضاف الاعرجي أن "القانون عندما شدد على مراعاة مكونات الشعب ليس بضرورة أن يكون مفوضا وإنما يكون مديرا عاماً أو وكيلاً"، متعهداً بـ"الوقوف مع الأقليات باختيار المرشح التاسع من المكون المسيحي". واعتبر الاعرجي أنه "من الممكن للمفوضية أن تجتمع وتختار رئيساً لها"، مؤكداً أن "الاجتماع يعقد بخمسة أعضاء".

ففي حديثه مع "المدى" أكد النائب عن كتلة الرافدين يونادم كنا، أن رئاسة مجلس النواب لم تلتزم بالسياقات المتبعة في إدارة جلسة أمس الأول بعد تصويتها على أعضاء مفوضية الانتخابات الجدد في ظل غياب لجنة الخبراء التي كانت مشغولة في إعداد تقرير نهائي وتقديمها إلى البرلمان".

وأبدى كنا استغرابه "من عدم التصويت على ثمانية أسماء من مجموع (٩) وعدم حسم المقعد التاسع وتركه إما للمكون التركماني او المسيحي أو الكلد آشوري، معتبرا أن هذه الإجراءات غير صحيحة وهي إجحاف بحق المكونين وكذلك هو مصادرة لحقوق المرأة".

وبيّن "أن القائمة العراقية والتحالف الكردستاني وراء إقصاء المكون المسيحي من التمثيل في مفوضية الانتخابات الجديدة، داعيا إلى توزيع مقاعد المفوضية على أساس المكونات وليس للكتل السياسية".

وأضاف "أن هناك توجها لاستقلال المفوضية من قبل بعض الكتل السياسية بعد الهيمنة عليها، مرجحا أن المقعد التاسع سوف لن يحسم بل سيتم حل هذا الموضوع من خلال زيادة عدد أعضاء مجلس المفوضية إلى (١١) عضوا وإناطة احدهما إلى المكون المسيحي والآخر إلى التركمان".

وعقد مجلس النواب، أمس الأول الاثنين ١٧ أيلول ٢٠١٢، جلسته الـ٢٣ من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثالثة برئاسة أسامة النجيفي وحضور ٢٤٠ نائبا، فيما أكد مصدر برلماني أن الجلسة ستشهد التصويت على أعضاء مفوضية الانتخابات وقانون البنى التحتية، والقراءة الأولى والثانية لأربعة مشاريع قوانين ومقترح قانون، إضافة إلى مناقشة واقع المؤسسات الصحية. في حين أكد التحالف الوطني، عن وجود خلافات حادة بين الكتل السياسية حول المقعد التاسع الأمر الذي أرجأ التصويت عليه إلى إشعار آخر.

وقال النائب محمد الهنداوي لـ"المدى"، إن مجلس النواب صوت اليوم على ثمانية من أعضاء المفوضية العليا للانتخابات يمثلون ثلاثة مكونات أساسية هم الشيعة والسنة والكرد، لافتا إلى الخلاف بين الكتل السياسية حول المقعد التاسع من سيمثله إما ان يكون للتركمان ويجب إناطته لامرأة تحديداً او للمسيح".

وأضاف "ان جلسة اليوم شهدت جدلا واضطرابا بين الكتل السياسية من خلال التشكيك بعدم حصول النصاب القانوني لهذه الجلسة او آلية التصويت، مبينا أن حصة التحالف الوطني (٤) مقاعد والعراقية والتحالف الكردستاني لكل منهما مقعدين".

وصوّت مجلس النواب خلال جلسته الـ٢١ من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثالثة التي عقدت، الخميس الماضي، في الـ١٣ من أيلول ٢٠١٢، على تسمية تسعة أعضاء للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بغياب نواب دولة القانون والبيضاء والمعارضة الكردية الذين انسحبوا من الجلسة احتجاجا على عدم زيادة عدد الأعضاء إلى ١٥ عضوا.

وبدورها، حملت القائمة العراقية التحالف الوطني مسؤولية عدم التصويت على المقعد التاسع بعد اعتراضها على مرشح التركمان، لافتة إلى أن مفوضية الانتخابات الجديدة ستباشر أعمالها في اقرب وقت ممكن.

وذكر النائب إسماعيل غازي لـ"المدى" أن المشكلة التي حدثت بسبب عدم حسم المقعد التاسع إلى أية جهة سيكون هل هو للمكون التركماني او المسيحي، مبينا أن الاتفاق يقضي عرض اسماء للتصويت إلا أن مرشح التركمان لم يمرر".

وأضاف "أن القائمة العراقية والتحالف الكردستاني صوتوا مع مرشح التركمان، وهي امرأة إلا أن اعتراض التحالف الوطني حال دون تمرير هذه المرشحة مع الأسماء التسعة".

وبيّن "أن الاتفاق الحالي هو ترشيح مسيحي إضافة إلى التركماني ومن ثم عرضهما على مجلس النواب لاختيار احدهما الذي لم يحدد الى الآن، منوها الى ان عدم حسم المقعد التاسع لن يؤثر في عمل المفوضية الجديدة التي ستباشر عملها في الوقت القريب لتهيئة الأجواء المناسبة للانتخابات المقبلة".

وشكلت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، بأمر من سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٩٢ في ٣١/ أيار ٢٠٠٤ لتكون حصراً، السلطة الانتخابية الوحيدة في العراق، والمفوضية هيئة مهنية مستقلة غير حزبية تدار ذاتيا وتابعة للدولة ولكنها مستقلة عن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتملك بالقوة المطلقة للقانون، سلطة إعلان وتطبيق وتنفيذ الأنظمة والقواعد والإجراءات المتعلقة بالانتخابات خلال المرحلة الانتقالية، ولم تكن للقوى السياسية يد في اختيار أعضاء مجلس المفوضية في المرحلة الانتقالية، بخلاف أعضاء المفوضية الحاليين الذين تم اختيارهم من قبل مجلس النواب.

لماذا يسمحون لتوني بلير بالتحدث على الهواء؟

□ ترجمة عبدالخالق علي

المقابلة الاذاعية مع بلير حول الاحتجاجات ضد الفيلم المسيء للاسلام تبين تماما سبب احتقار الملايين لما فعله هذا الرجل و المقربون منه. إنها عقوبة قاسية غير معتادة ان تستمع صباح الاثنين الى توني بلير على برنامج اليوم الذي تبثه محطة البي بي سي. لماذا اختار محرر البرنامج اجراء مقابلة مع رئيس الوزراء السابق حول الخلاف على الفيلم المسيء للإسلام الذي أشعل فتيل التظاهرات في اغلب بقاع العالم. الرجل الذي أسهم إسهاما كبيرا في تأجيج مشاعر مسلمي الشرق الاوسط وآسيا ضد الغرب يتم استدعاؤه اليوم ليخبرنا لماذا يجب ان لا يغضب المسلمون من اي شيء.

في الوقت الذي رفض فيه بلير اعتبار الفيلم مضحكا، فقد ادعى بان الذين خرجوا بتظاهرات ردا على الفيلم كانوا "خطرين جدا ومخطئين". يبدو انه يعتقد ان الفيلم يمكن الحكم عليه وفق معايير مهرجان (كان) للافلام السينمائية حيث يمكن رفضه من قبل ذوي العقول السليمة. مع ذلك فان الاعتراض على الفيلم ليس بسبب جودته او عدم جودته وإنما بسبب افترائه وإهانته للمسلمين في كل أنحاء العالم.

لماذا يشعر المسلمون بحساسية عالية حول هذه المسألة؟ الجواب يأتي ليس فقط من فيلم عنصري خالي من الذوق، وإنما من سنوات طويلة من الأذى الذي سببته الحروب في أفغانستان والعراق، ومن زجّ المواطنين في السجون دون محاكمات من قبل حكام مستبدين مدعومين من الغرب، ومن التعذيب، وحرق القرآن من قبل القوات الأميركية في أفغانستان، ومن الضربات الجوية التي تقتل النساء والأطفال والتي يساندها الغرب.

إحدى عشرة سنة من الحرب والاجتياح تسببت ومازالت تسبب أضرارا فادحة في البلدان التي تأثرت أكثر من غيرها. يبين مسح اجري مؤخرا المستوى العالي لعدم الثقة بالولايات المتحدة من قبل العالم العربي.

إن ادعاء بلير بأن الصراع في المنطقة بين قوات "التحديث والعصرنة وبين قوات ردّ الفعل القوية هذه، مبني على وجهة نظر منحرفة تجاه الدين" هو تشويه كبير للحقائق لا يخدم ألاّ المصلحة الشخصية. كل انسان سيعتقد بان سكان الشرق الاوسط لا يعرفون استخدام الحاسوب ولا يسافرون بالطائرات ولا يتواصلون عبر تويتر. الكثير من الذين يعارضون سياسة الولايات المتحدة وبريطانيا في الشرق الأوسط هم من الشباب المتعلم والمثقف بدرجة عالية، انهم ليسوا من المتعصبين للدين ولكن يرفضون معاملتهم على أنهم أدنى منزلة، ويعارضون الدول الغنية التي تستغل مواردهم وتحتل بلدانهم. أنهم يرون الطائرات الأميركية بلا طيار وهي تقتل المواطنين في باكستان واليمن ويتساءلون ما نوع الحضارة التي تعرض عليهم.

افتتح بلير حديثه بالقول "إن النزاع الكبير في العالم حاليا هو بين ذوي العقول المتفتحة وذوي العقول المغلقة". كالمعتاد فان بلير هنا يتقمص دور الليبرالي المحترم، لكن احد حلفائه المقربين في هذه الحروب هم المحافظون الجدد في الولايات المتحدة والمعروفون بمبدأ التحفظ الضيق. لم يعترف بلير ابدا بانه ارتكب اي خطأ بشأن اجتياح العراق. العقول المتفتحة التي يتحدث عنها لم تشمل الرأي العام الذي كان ضد الحرب على الدوام منذ ذلك الوقت. كما ادعى بلير ان اولئك الذين قتلوا في افغانستان و العراق لم يكونوا ضحايا التدخل الغربي وإنما هم ضحايا الاقتتال الطائفي. هذا بكل بساطة ليس صحيحا، فمئات الآلاف قتلوا في تلك الحروب اغلبهم بواسطة الضربات الجوية وخلال الحصار كما حصل في الفلوجة مثلا، وتم تهجير الملايين. عندما يكون هناك اقتتال طائفي فان سببه الحرب والاجتياح والسياسات التي ساعدت في تطبيق مبدأ التقسيم والحكم (فرّق تسد). لقد عانى الملايين في الشرق الاوسط وجنوب آسيا نتيجة لتلك الحروب، لذلك فمن غير المفاجئ أن تكون لهم أسبابهم لكراهية ما فعله ومازال يفعله بلير والمقربون منه وعدم الثقة به ومعارضته.

بلير من المتحمسين جدا لحروب المستقبل خاصة ضد إيران، ويجب التعامل معه على انه المجرم المستمر على إجرامه، وعدم إعطائه الفرصة للتفوه بالمزيد من التبريرات الوهمية.

■ عن: الغارديان البريطانية

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون